مقالة خاصة بباب "مقالات" على موقع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة عبد المالك السعدي. جميع الحقوق محفوظة. 15 يونيو 2020.

العَدالَةُ المجالِيّة

مِن مُحاولة الفَهم إلى إمكانية التَّطبيق

الدكتور عبدالسلام بوغابة

I ـ العدالة والمجال، القيمة والجوهر:

مفهوم "العدالة Justice " مفهوم قديم، يرجع إلى عهد الفلاسفة اليونانيين كأفلاطون وأرسطو. فمسألة العدالة هي قيمة فلسفية وأخلاقية تستند إلى احترام الشخص من خلال تأثير ضميره وعقله، ويفترض أن تجسد مبادئ المساواة والإنصاف وإمكانية تصحيح القوانين الظالمة، وعلى الخصوص إذا اعتبرنا أن جميع البشر لديهم نفس الحقوق.

فقد كان أفلاطون Platon (427 ـ 347 ق.م.) سباقا إلى طرح إشكالية العدالة والتفكر فيها، في كتابه الأهم "الجمهورية" على الخصوص، الذي يحاول فيه التساؤل حول سبل قيام مجتمع مدني بديل، والاهتداء إلى الأفضل وهو تحقيق العدالة في الفرد وفي البدن وفي الجماعة، ومن خلالها في المدينة/الدولة.. فالعدالة إذن عند أفلاطون هي إحقاق الحق في موضعه وفق استعداد الناس طبيعيا لما أُهِّلوا له...

أما عند أرسطو Aristote (384 - 322 ق.م.) في الكتاب الخامس، فيتخذ هذا المفهوم بعدا أوْسَعَ وأرحَبَ فالعدالة باعتبارها حالة اعتدال وسطى بين حدين متنافرين بين الإفراط والتفريط، بين الخير المطلق وبين الشر المطلق فهي حد أوسط... إذن هي حد أوسط بين إفراط هو الظلم، وتفريط هو الانظلام (عصام الخدير، 2019). فالعدالة في التصور الأرسطي فضيلة تامة لكونها يجب أن تكون في خدمة الغير والآخر قبل أن تكون خدمة أنانية للفرد /الشخص. ويميز أرسطو بين جوانب مختلفة لمفهوم العدالة؛ فهناك العدالة التبادلية التصحيحية والتي تتمثل وظيفتها في إعادة الحق المنتهك إلى نصابه، والحقوق المهضومة إلى أصحابها في مجال المعاملات بين الناس. هذه العدالة التصحيحية لها صنفان من المعاملات: الصنف الأول يتعلق بالمبادلات الاقتصادية بين الأفراد كالبيع والشراء والإيجار والسلف وما إلى ذلك، والصنف الثاني يهم المعاملات غير الإرادية من أجل جبر الضرر وتصحيح الأخطاء الإنسانية، السرية منها والعنيفة، كالسرقة وإتلاف ممتلكات الغير أو إهانته أو مضايقته في عمله أو سكنه الخ... وهناك كذلك العدالة التوزيعية التي تتكون من توزيع الخيرات المادية والموارد على المواطنين بالتساوي مع مراعاة استعداداتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم، وبغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو العرقية أو الدينية وما إلى ذلك.

أما مفهوم المجال بوصفه محوراً أساسياً في الدراسات الجغرافية، فيعني مجموعة من الأماكن والعلاقات والتفاعلات، كما يقول بول كلافال Paul CLAVAL في كتابه "إبستمولوجية الجغرافيا" سنة

2001، ومن ثُمَّ عُدَّ ميداناً للتملك والاستغلال والسكن والتدبير وخلق علاقات وتواصل و"تراقصات" وتدفقات، وهي كلها تتخذ تنظيمات مختلفة وتتطور وتتحول بصفة مستمرة. ولقد تطور مفهوم المجال في الجغرافيا مند الربع الأخير من القرن الماضي، أي مع بداية الستينات. إذ اعتبره الجغرافيون أساس مادتهم ومحور موضوعهم، بل أصبحت كلمة "المجال" المفتاح الجوهر للتحليل الجغرافي والعمود الفقري لكل دراسة أو بحث جغرافي؛ كما أن كلمة" المجالية" أصبحت مفهوما مرادفا لعلم الجغرافيا ومقترنة بظواهر التوزيع والتحول والدينامية والعلاقات التي تعرفها الأقاليم الجغرافية المختلفة.

ولهذا فإن دمج القيمة الفلسفية "العدالة" مع جوهر الدراسات الجغرافية "المجال"، هي عملية قديمة قِدَمَ الأبحاث والدراسات الجغرافية. لكن لم تستعمل بمنظور جغرافي محض إلا في القرن العشرين وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية، وليسَ الهدفُ منها فلسفةَ العمل الجغرافي، ولكن الهدفَ الوقوفُ على إمكانية إيجاد تحليل جيو- مجالي يعمل على إدماج القيم الفلسفية ضمن التنظيم المجالي، في أفق عقلنة تشخيص وتفسير الأبعاد القيمية المجالية (عبد الرحمن شهبون، 2019).

II ـ العدالة المجـــالية: تنظيم أنسب وتوزيع منصف

إن العدالة المجالية « Justice spatiale » تشير إلى البعد المكاني للعدالة الاجتماعية، أي أنها تؤكد على توازن الأماكن الجغرافية الذي يضمن ويحقق لجميع المجالات وسكانها، نفس شروط الولوج والوصول إلى الخدمات العامة والخاصة، كالسكن والصحة والشغل والحياة الاجتماعية بصفة عامة. كما أنه لا ينبغي فهم مفهوم العدالة المجالية على أنه العدل بين الأماكن، ولكن على أنه البعد المجالي للعدالة بين الناس، إذا علمنا أن المجتمعات هي التي تنظم المساحة التي تعيش فيها، فتصبح المجالات الترابية تعكس العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، فإن الحديث عن العدالة المجالية يعني التحدث عن كل ما هو سوسيومجالي: تأثير العمل الاجتماعي على المجال وردود الفعل المجالية على كل ما هو اجتماعي.

وهنا يمكن أن نتساءل، هل تشكل أوجه التفاوت المجالية Inégalités spatiales التي تعيشها المجتمعات اليوم، ظلما في حق ساكنتها؟ إن الإجابات على هذا السؤال المتباين طبقًا لنظرية المركز والمحيط، غالبًا ما يؤدي إلى الرأي القائل بأن العدالة Justice يتم الخلط بينها وبين المساواة Egalité. كما أن الأمر عندما يتعلق بالعدالة المجالية Justice spatiale، فلا يعني بتاتا العدل في توزيع الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة دقيقة ومنصفة. فمن المستحيل أن نتخيل تنظيمًا مجاليا أو إعدادا ترابيا يضمن الوصول إلى جميع الخدمات للجميع بطريقة متطابقة ومتشابهة. وهذا ما جعل الفيلسوف الأميركي جون راولــز RAWLS John في كتابه "نظرية العدالة" سنة 1971، وهو كتاب يستحق القراءة والتمعن بشكل خاص، يذكرنا من جهة، بالمبادئ الأساسية التي تستند إليها العدالة؛ ومن جهة أخرى يريد بهذا العمل أن يحول اهتمام معاصريه

وخصومه النفعانيين من العمل بمقتضى مبدأ المنفعة إلى مبدأ العدل، أي الإقرار بأولوية العدل على ما هو خير، وأن يَلفت انتباههم إلى رصد الوظيفة الإنشائية للعدالة داخل البنية الأساسية للمجتمع، بدل الاقتصار على وظيفتها الحسابية أو الكمية (مصطفى حنفي، 1914). هذا الكتاب - وعلى الرغم من أنه لا يتحدث عن المجال - يحددُ مبادئَ فعالةً لتأهيل المجالات الجغرافية من وجهة نظر أخلاقيـــة (Bernard BRET, 2015).

ومن هذا المنظور، لا ينبغي الخلط بين العدالة Justice وبين المساواة Egalité، ولكن تبقى الأولى أي "العدالة" تجمع بين المساواة في القيمة الجوهرية لوضعية الناس، ومن ثَمَّ تحقق المساواة في حقوقهم وتلبية احتياجاتهم وانتظاراتهم، مع تحسين وضعية اللامساواة والتفاوت=Inégalités لصالح الأكثر تواضعًا وفقرا من حيث الموارد المالية والمادية والمكتسبات الاجتماعية. وتتكون عدالة المجال أولاً، من تنظيم أنسب وتوزيع منصف للمجال السياسي عبر مؤسسات عمومية ومجالس منتخبة وجمعيات المجتمع المدني، من أجل الاحترام الفعال للحقوق المتساوية والديمقراطية للساكنة؛ وثانيا من توزيع إداري يتميز باللاتمركز واللاتركز خدمة للتنمية المحلية؛ ثالثا من توزيع منصف لعائدات الضرائب والاستثمارات؛ إضافة إلى الوصول بشكل أسهل إلى الخدمات العمومية كالتعليم والصحة والشغل والتنقل ...

ونظراً لأن المساواة بمعناها الدقيق غير ممكنة بالنظر إلى الوسط الطبيعي المتنوع والإكراهات الاقتصادية والتوزيع غير المتوازن للسكان، فإن مقاربة جون راولـز John Rawls إزاء هذه الصعوبة تشير إلى أنه من الضروري رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للساكنة الهشة إلى أعلى مستوى ممكن بشكل جيد. وهذا ما يسمى عند راولـز بمبدأ "الماكسمين" Maximin، ويعني به ضمان بلوغ رفع القسط الأدنى إلى الحد الأقصى في وضع تنعدم فيه "المساواة"، إنها الصورة الحجاجية للبرهان الذي يدعوه راولز بالماكسمين في كتابه "نظرية العدالة". فتختار الأطراف المشاركة في الدولة التسوية التي من شأنها أن ترفع إلى الحد الأقصى القسط الأدنى لتنمية الأوضاع المزرية (مصطفى حنفي، 2014)، ومن ثَمَّ تحقيق توزيع جغرافي عادل للخدمات العامة. وهذا يؤدي إلى فكرة تجعل من إعداد التراب أداة للعدالة المجالية تطبيقاً لمبدأ التعويضات Réparation التي أتى بها راولـــز: علاج "اللاعدالة المجالية" وبالتالي تصحيح "اللا مساواة" و"التفاوتات" التي تتعارض مع مبدأ "الماكسمين Maximin". وبعبارة أخرى، إن العدالة المجالية تعمل أيضًا على تصحيح اللاعدالة المجالية، عبر جعل التنظيم الترابي متسقًا مع مشروع مجتمعي أكثر عدلاً، يؤثر مباشرة في الأمكنة وبصفة غير مباشرة في الساكنة(Bernard BRET, 2015) .

وقد استثمرت هذه النظرية في الدراسات الجغرافية وعلى الخصوص في المجالات الحضرية وفضاءات المدينة، حيث جذبت انتباه جغرافيي المدرسة النقدية الراديكالية في البلدان الأنجلو ساكسونية. ويعد الجغرافي الإنجليزي الأمريكي دايفد هارفي (David HARVEY,1973) أول من استخدم مفهوم "العدالة السوسيو

مجالية" لتطبيقها ضمن الدراسات الجغرافية الحضرية من خلال نشره لكتاب "العدالة الاجتماعية والمدينة" الصادر سنة 1973، بهدف دراسة التمايزات والتفاوتات داخل المجال الحضري. وسارَ على منواله فيما بعد باحثون جغرافيون آخرون أمثال الإنجليزي دايفد مارشال سميث (David M. SMITH, 1994)، ومن بعده الأمريكي إدوارد وليام صويا (Edouard W. SOJA, 2003). والتي نددت بالفصل الاجتماعي في المدن وما يترتب عنه من تمايزات سوسيومجالية، والتفاوتات في استخدام المساحات الحضرية، والمضاربة على الأراضي والممتلكات، على أنها ممارسة ظلم وحيف في حق الساكنة الحضرية الهشة والفقيرة. وهو للتذكير، نفس الإلهام الذي حلل به الفيلسوف السوسيو جغرافي الماركسي هنري لوفيفر (LEFEBVRE Henri, 1968) ظاهرة المدينة بأنها مجال للتباينات الاجتماعية وقضية في الصراع الطبقي.

من جهة أخرى، قام بعض الجغرافيين الناطقين باللغة الفرنسية بدمج مفهوم العدالة في دراساتهم وأبحاثهم. ومن بينهم ألان رينو (Alain REYNAUD, 1981) الذي نشر عملاً دراسيا جغرافيا يربط بين ثلاث كلمات هي "المجتمع والمجال والعدالة" بصفة عامة، دون أن يقتصر على المجال الحضري. فقد قَدَّمَ تفسيرًا متعدد الأبعاد لنموذج المحيط / المركز، وأكد على المفهوم الجغرافي للعدالة المجالية وأهميته على مستويات جغرافية متعددة: من المستوى المحلي (تناقض الأحياء المصممة والمنظمة والأحياء العشوائية الفقيرة داخل المدن، النزاعات على الأراضي الزراعية بين مالكي الأراضي والفلاحين)، إلى المستوى الجهوي (التفاوتات داخل التراب الجهوي)، إلى التفاوتات الوطنية (التفاوتات ما بين الجهات) إلى العالمية (التباين بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب). وقد تبعه في ذلك كل من أنطوان بايلي BAILLY Antoine وأوبير بيكان BEGUIN Hubert وبول كلافال CLAVAL Paul وروبير فراس Robert FERRAS وكي دي ميو DI MEO Guy وأرنو برونتو BRENNETOT Arnaud وآخرون (أنظر ضمن البيبليوغرافيا)، والذين كان لهم دور في استيعاب مفهوم "العدالة المجالية" وتوظيفه ضمن الدراسات الجغرافية بالمجال الفرنسي منذ 1981 إلى يومنا هذا، حيث نشطت الدراسات الجغرافية النقدية / الرادكالية لانتقاد القيم الليبرالية الحرة، وللإقصاء والتهميش الذي تتعرض له بعض الأقليات داخل المجالات الحضرية، والعمل على اقتراح رؤى متفاعلة للحياة الحضرية في إطار التنوع الثقافي والعدالة السوسيو مجالية. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه في وقتنا الراهن الجغرافي الفرنسي برنار بريت Bernard (BRET,2000, 2010 et 2015) الذي أعطى نظريةَ "جون راولز" حول العدالة بعدا جغرافيا، من خلال دراساته حول اللاعدالة المجالية بالنسبة للتنمية بالبرازيل وبمدن جنوب إفريقيا (عبدالرحمن شهبون، 2019).

III ـ العدالة المجالية والتخطيط الترابي.

إن التفاوتات المجالية هي المحرك الأساس لعملية اللاعدالة المجالية، وبالتالي لا يوجد مجال عـادل بدون وجود مجتمع هو نفسه عادلا. فالعدالة المجالية تقتضي تواجد تخطيط ترابي منصف، رغم أنه من الصعب أن نتخيل كما قلنا سابقا اعتمادا على نظرية الفيلسوف RAWLS John، إعدادا ترابيا يضمن العدالة والإنصاف والمساواة. لكن علاقة العدالة المجالية بالتخطيط الترابي تستند على مبدأين: أولا: مبدأ الاختلاف، أي أن الا مساواة والتفاوتات التي لوحظت في المجتمع، هي مقبولة فقط إذا كانت تسهم في زيادة الرفاه والإرتياح الجماعي؛ ثم ثانيا: مبدأ الجبر أو التعويض، حيث يجب على المجتمع العادل أن يولي اهتمامًا أكبر للفقراء والمجالات الهشة بدلاً من إعطاء الاهتمام إلى الساكنة ككل أو إلى المجال الترابي بأكمله. وفي هذا الإطار، هناك تفسيران محتملان بين التفاوتات Inégalités "العادلةJustes " التي تنتج الرفاه الجماعي (غالباً ما يتم تقديرها من حيث نمو إجمالي الناتج المحلي) والتفاوتات Inégalités "غير العادلة Injustes" التي تسهم في سوء المعاملة الجماعية (انعدام الأمن ، صراعات اجتماعية ، مشاكل بيئية ..). يمكن بعد ذلك فهم العدالة المجالية كهدف لسياسة اقتصادية واجتماعية تهدف، من أجل الحد من التفاوتات المجالية للتنمية ، إلى تركيز جهدها التنموي على المناطق ذات الموارد الأقل، والبنيات الأضعف والأكثر تخلفًا ، والأبعد عن طرق المواصلات الرئيسية ، والأكثر تضررا من الفقر والهشاشة. وهنا يصبح الإنصاف أو العدالة نافذة لتطبيق مبدأ إعادة التوزيع (Bernard BRET, 2015).

ومن خلال فترة الإقلاع الإقتصادي والاجتماعي، التي تعيشها اليوم الجهات الترابية المغربية، نجد أن نماذج التخطيط الترابي : التصاميم الجهوية، التصاميم التوجيهية، تصاميم النمو..... وسيلة للحد من التفاوتات المجالية، من خلال مرافقة ودعم مناطق معينة وليس غيرها؛ بشكل أساسي، جهة الشرق وجهة درعة تافلالت وجهة خنيفرة بني ملال والجهات الجنوبية للمملكة، والتي يحتمل أن تكون تنميتها تعرف إعاقة وتعثراً بسبب ضعف التصنيع وقلة الخدمات وضعف في البنيات التحتية، وذلك وفقا لمبدأ التمييز الإيجابي كما جاء به الفيلسوف الأمريكي راولـز .RAWLS J . فالمقارنة ما بين معايير التنمية المجالية: معدل التشغيل، نمو التصنيع، متوسط الدخل، مؤشر الاستثمار... ومتابعة سيروراتها وتطوراتها، ضرورة ملحة لمعرفة الخلل والثغرات السوسيو اقتصادية التي تعرفها بعض الجهات الترابية المغربية، وإمكانية تدخل الدولة للتعبير عن اهتمامها وفرض سلطاتها ومسؤولياتها الدستورية، من خلال المساعدات المتمايزة لصالح المجالات الحضرية والريفية الهشة والتي تمر بأزمات تنموية تعرقل وتكبح وتقيد استكمال التنمية المحلية والوصول إلى العدالة المجالية.

إن تمكين مختلف الجهات الترابية للمملكة من الاستفادة من نصيبها من المجهود التنموي حتى تنهض باقتصادها وتحقق حد أدنى من التنمية والرفاه لساكنتها، بغض النظر عن طبيعة تضاريسها وظروف

مناخها وخصوصياتها البشرية والاقتصادية، يَمرُّ عبر إيلاء اهتمام الدولة خلال السنوات القادمة، لنقطتين أساسيتين: أولا، استكمال الإطار القانوني والمؤسساتي للجهوية المتقدمة، وثانيا، توجيه السياسات العمومية بما يمكن من بروز وظهور نماذج تنموية جهوية جديدة (كلمة السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان، 2017). وسنقدم أسفله بعض التوجيهات والضروريات التنموية التي ستساهم في الإضعاف والتقليص من التفاوتات المجالية لدى الجهات الترابية المغربية الهشة والمهمشة:

- **تركيز التمويل العام على الجهات الترابية الضعيفة التي يتم إعادة النظر فيها كل مرة بانتظام وتتابع؛ عن طريق الدعم المالي والتعويضات عن الأضرار لتأهيل مدنها المتوسطة والصغيرة وتنمية مجالها القروي، وتشجيع المؤسسات الصناعية والشركات التجارية والخدماتية عبر مزايا ضريبية واجتماعية، للاستثمار في هذه المجالات التي تكون في أغلب الأحيان بعيدة عن المركز، وبالتالي دفعها للمشاركة في العدالة المجالية. والغرض من هذا الدعم هو تحسين أداء هذه المجالات وتنمية إنتاجها الداخلي ورفعه إلى مستوى المتوسط الوطني.**
- **تسهيل فتح هذه المناطق البعيدة عن المركز بإرساء بنيات تحتية لازمة للرفع من جاذبيتها وتنافسيتها عبر إنشاء الموانئ والمطارات وطرق للمواصلات الرئيسية، من خلال بناء وإصلاح الطرق العادية وتشييد الطرق السريعة، مع بناء خطوط السكك الحديدية وتحسينها إذا وجدت.**
- **توفير بنيات صناعية تستجيب لمتطلبات المستثمرين، منها المناطق الحرة للصناعات التصديرية، والحضائر الصناعية المندمجة التي أحدثت في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لتطوير المهن العالمية للمغرب. إضافة إلى التركيز على أنشطة اقتصادية وإدارية مرتبطة بالمنتوجات المجالية لهاته المناطق التي ستؤهلها الدولة وستستفيد منها مجالات أخرى مجاورة كذلك.**
- **تكثيف المجهودات الموجهة لقطاعي التعليم والصحة، وذلك بتأهيل جميع المؤسسات التعليمية والداخليات والارتقاء بالفضاءات المدرسية وبناء وتجهيز المؤسسات التعليمية وتقريبها من الساكنة القروية على الخصوص، والعمل على تقوية وتوسيع العرض الصحي بالوسط القروي عبر بناء وتوسيع وتجهيز مؤسسات جديدة للرعاية الصحية الأولية، وإحداث مناصب جديدة وتجهيز المستشفيات الجهوية والإقليمية بأجهزة طبية حديثة ومتطورة.**
- **عقد اتفاقيات بين الدولة والجهات الترابية الهشة والضعيفة لتأهيل مراكز الجماعات الترابية وتنفيذ برنامج تنموي خاص بالعالم القروي يحقق آمال وانتظارات الساكنة الريفية.**
- **إعمال الحكامة الجيدة كما جاء في الدستور (الباب الثاني عشر)، وفتح المجال أمام مؤسسات حماية الحقوق والحريات وهيئات النهوض بالتنمية البشرية والديمقراطية التشاركية للانخراط في تخليق الحياة العامة والمساهمة في التنمية المستدامة بروح المواطنة المسؤولة.**

هذه الإجراءات ستؤثرُ إيجابا في تطوير المعايير الاجتماعية، وستضع هذه المجالات الجغرافية الهشة أمام مشاريع تنموية خاصة بها، ستساعد وتؤدي إلى إعادة تقسيم وتأهيل هذه المناطق باستمرار، عبر تحديد المناطق الحضرية الحساسة، المناطق الريفية ذات الأولوية، مناطق التنشيط الثقافي والتراثي، مناطق تجارية وصناعية حرة، وما إلى ذلك من خصائص محلية تميزها. وبهذا تكون الدولة بمؤسساتها العمومية وجماعاتها الترابية قد تدخلت في التخطيط الترابي من أجل التمييز الإيجابي من جهة، لضمان تكافؤ الفرص لكل فرد مواطن في جميع المجالات، بموجب شروط تيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة، من مجموعة حقوق كما جاء في الفصل 31 من الدستور؛ ومن جهة أخرى من أجل منطق التسوية الذي يسعى إلى إعطاء كل مجال ترابي جهوي موارد مادية ومالية وبشرية قابلة للمنافسة والمقارنة.

وخلاصة القول، نستنتج أن العدالة المجالية لا تقتصر على التوزيع فقط، ولكنها تعتبر عملية إنصاف تشير إلى القيم، أكثر مما تشير إلى التنطيق والتقسيم. وهي بتلك القيم تترجم التضامن بين المناطق، والحرص على ضمان تكافـؤ الفرص للتنمية، والاهتمام الموجه إلى الساكنة الهشة والفقيرة التي تَستوطنُ المجالَ الجغرافي، ومن ثَمَّ سيكون لهذه المبادرة القيمية تأثيرات إيجابية في ممارسة الديمقراطية واحترام الهويات الفردية والجماعية في إطار تنظيم ترابـي معقلن يستجيب لمتطلبات الساكنة المحلية والجهوية.

Bibliographie

- BAILLY A. et FERRAS R., ***Eléments d'épistémologie de la géographie***, 2018, Armand Colin, Coll. U, Paris, 224 pages.
- BRENNETOT Arnaud, « ***Pour une géoéthique. Éléments pour une analyse des conceptions de la justice spatiale*** », 2010, L'Espace géographique, 39, n° 1, p.75-88.
- BRENNETOT Arnaud, ***Les géographes et la justice spatiale : généalogie d'une relation compliquée,*** 1911, Annales de géographie 2011/2 (n°678), pages 115 à 134
- BRET Bernard, ***Justice et territoire, essai d'interprétation du Nordeste du Brésil***, 2000, thèse d'Etat, Université Paris I Panthéon-Sorbonne, 2 volumes, 683 p.
- BRET Bernard, ***Interpréter les inégalités socio-spatiales à la lumière de la Théorie de la Justice de John Rawls*** , *Annales de géographie*, 2009/1 (n° 665-666), pp. 20-22.
- BRET Bernard, GERVAIS-LAMBONY Philippe, HANCOCK Claire et LANDY Frédéric (dir.), 2010, ***Justice et injustices spatiales,*** Paris, Presses universitaires de Paris Ouest, coll. Espace et Justice, 322 p.
- BRET Bernard, ***Pour une géographie du Juste, Lire les territoires à la lumière de la philosophie morale de John Rawls***, 2015, Presses Universitaires de Paris Ouest, coll. Espace et Justice.
- BRET Bernard, ***Définition de la justice spatiale***, 2015, sur le site de *Géoconfluences.*
- CLAVAL Paul, **Epistémologie de la géographie**, 2001, Paris, Nathan, Coll. Fac. Géographie, 266 pages.

- DI MEO Guy, ***Géographie sociale et territoires***, 1998, Nathan, Paris, 320 pages.
- DI MEO Guy, ***Introduction à la géographie sociale***, 2014, Armand Colin, Coll. Cursus, Paris, 192 pages.
- HARVEY David, ***Social Justice and the City***, 1973, Londres, Arnold, 336 p.
- Paris, Presses Universitaires de France, 240 p.
- LEFEBVRE Henri, ***Le droit à la ville***, 1968, Anthropos, Paris, 164 p.
- LEFEBVRE Henri, ***La production de l'espace***, 1974, revue l'homme et la société 31-32, pp 15-32.
- RAWLS John, ***Théorie de la justice***, 1971, trad.1987, Paris, Seuil, 666 p.
- REYNAUD Alain, ***Société, espace et justice***, 1981, Paris, Presses Universitaires de France, 263 p.
- REYNAUD Alain, ***Introduction à la notion de justice spatiale***, in *Société, Espace et Justice* (PUF), 1981, pp. 91-96
- SMITH David Marshall, ***Geography and Social Justice***, 1994, Oxford, Blackwell, 325 p.
- SMITH David Marshall, ***Moral geographies: ethics in a word of difference***, 2000, 214 pages.
- SOJA Edouard William., ***Writing the city spatially***, 2003, Revue City, volume 7, n°3, pp 269-281.
- SOJA Edouard William., ***Seeking Spatial Justice*** , 2010, Globalization and community, University of Minnesota Press, 280 pages.
- SOJA Edouard William., ***Postmodern geographies: the reassertion of space in critical social theory***, 2011, radical thinkers V, Minnesota, USA, 266 pages.

- **الخديـــر عصام ، "مفهوم العدالة بين افلاطون وارسطو" المجلة الإلكترونية الحوار المتمدن، العدد 6252، المحور الفلسفة، علم الإجتماع، علم النفس، 2019/6/6**
- **المملكة المغربية ـ البرلمـــان، "جواب رئيس الحكومة حول السؤال المحوري حول العدالة المجالية والتنمية"، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العمومية، جلسة رقم 2، 20 يونيو 1917.**
- **بلفقيـــه محمد "الجغرافية القول عنها والقول فيها، المقومات الابستمولوجية"، 2002، دار نشر المغرفة، الرباط، 898 صفحـــة.**
- **حنفـــي مصطفـــى " النزعة الإنسانية وإرث الأنـــوار" منشورات توبقال، 2014، 152 صفحة.**
- **شهبـــون عبدالرحمن " الوضعية المشكلة وتدريس القيم المجالية الخاصة بمنهاج مادة الجغرافيا، نمـــوذج "العدالة المجالية"، مجلة أنفاس نت: من أجل الثقافة والإنسان، 2019.**

الدكتــورعبدالسلام بوغابة

- أستاذ التعليم العالي، من مواليد مدينة طنجة سنة 1961.
- حاصل على دبلوم الدراسات المعمقة، تخصص "دينامية الأوساط الطبيعية والبشرية" من جامعة بوردو Bordeaux، فرنسا، سنة 1987.
- حاصل على الدكتوراه، تخصص "الجغرافيا والتهيئة الجهوية" من جامعة نانط Nantes ـ فرنسا سنة 1992.
- التحق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ تطوان في سنة 1992.
- منسق بنية البحث "فرقة أبحاث ودراسات جغرافية حول جهة طنجة تطوان الحسيمة" منذ سنة 2010.
- منسق مسلك الماستر المتخصص " هندسة التنمية الترابية والحكامة المجالية" منذ سنة 1912.
- منسق تكوين الدكتوراه " التخطيط الجهوي والتنمية الترابية" منذ 2017.
- رئيس شعبة الجغرافيــا سابقا لفترتين: 1999/1996 و2010/2006.
- نائب عميد سابق 2019/2016، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ تطوان.
- مدرب دولي معتمد في مجال التدريب وتنمية القيادات.